محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

المحاضرة الحادية عشر
نقل واستقرار العبء الضريبي

نقل العبء الضريبي هو عملية يتوصل بها دافع الضريبة أو المكلف القانوني بها الى إمكانية نقل ما دفعه كله أو بعضه ليحمل به الغير.
مثال يمكن نقل عبء الضريبة الجمركية على غزل الصوف والتى يدفعها مستورد الغزل إلى مصلحة الجمارك ثم يحملها على مصنع الغزل على مصنع الملابس الصوفية الجاهزة الذى يحملها بدوره على تاجر الجملة ثم ينقلها الأخير إلى تاجر التجزئة إلى أن تستقر فى النهاية على عاتق المستهلك فى صورة ارتفاع لسعر الملابس الصوفية.
فالمستورد هنا هو الممول القانوني أما مصانع الإنتاج وتجار الجملة والتجزئة فهم وسطاء فى عملية نقل عبء الضريبة إلى المستهلك الذي استقر عليه العبء كممول فعلى للضريبة.

أهم المتغيرات المؤثرة على نقل العبء الضريبى

١- درجة مرونة العرض

كلما كانت مرونة العرض كبيرة كلما نقل العبء الضريبى اسهل على المستهلك

- العرض المرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك ويتحمل المنتج الجزء الاقل
- كلما كان العرض غير مرن كلما تحمل المنتج الجزء الاكبر ولم يستطع إلا نقل القليل الى المستهلك
- العرض اللانهائى المرونة ينقل المنتج عبء الضريبة بالكامل الى المستهلك
- العرض عديم المرونة لا ينقل اى عبء الى المستهلك ويتحمل العبء المنتج

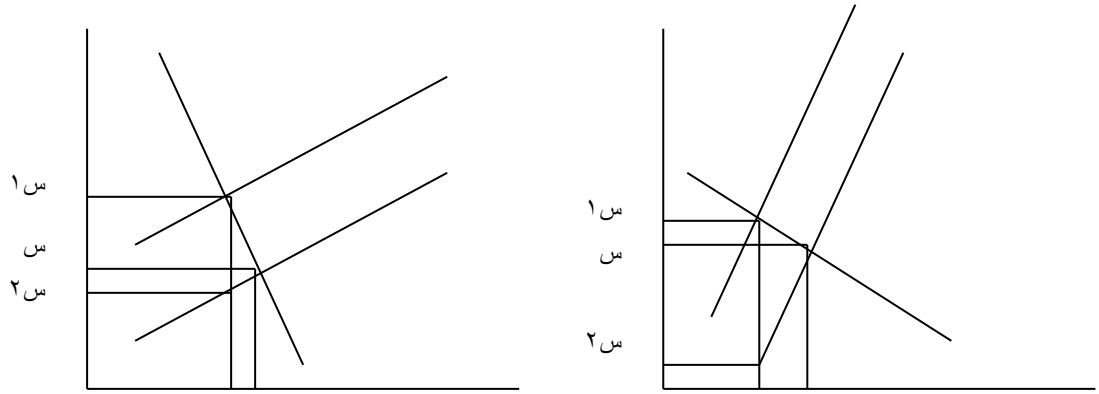

من الرسم السابق نجد ان فرض الضريبة يؤدى الى انخفاض العرض فينتقل منحنى العرض من ع الى ع١ وفى الشكل الاول العرض يكون مرن (المنحنى يميل الى الافقى اكثر من الرأسى) وهنا نجد انه حدث ارتفاع فى الاسعار يعادل المسافة من س الى س١ وهو ما يتحمله المستهلك اما عبء الضريبة فهو المسافة من س١ الى س٢ وهنا نجد ان المنتج تحمل المسافة من س الى س٢ ومن الواضح ان العبء على المستهلك اكبر من المنتج كما قلنا فى حالة العرض المرن

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

٢- - درجة مرونة الطلب

كلما كانت مرونة الطلب قليلة كلما نقل العبء الضريبى اسهل على المستهلك

- الطلب الغير مرن ينقل المنتج الجزء الاكبر على المستهلك ويتحمل المنتج الجزء الاقل
- الطلب المرن يتحمل المنتج الجزء الاكبر ولم يستطع إلا نقل القليل الى المستهلك

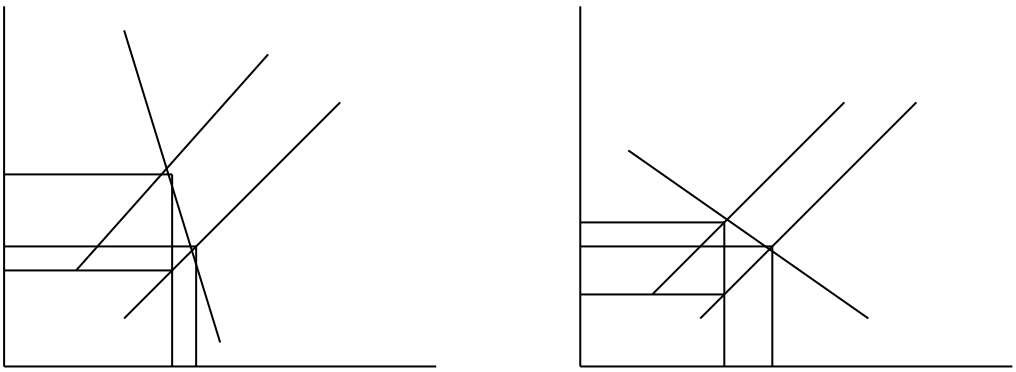

٣

- شكل السوق (درجة المنافسة)

فى سوق المنافسة الكاملة

نجد ان السعر يتحدد دون تدخل من المنتج لذلك نجد ان المنتج لا يستطيع نقل عبء الضريبة الى المستهلك لانها تؤدى الى رفع السعر مما يؤدى الى انخفاض انتاجه ، لكن التحليل السابق فى الاجل القصير فقط اما فى الاجل الطويل فيستطيع المنتج ان ينقل العبء الضريبى

فى سوق المنافسة الاحتكارية

فى سوق المنافسة الاحتكارية يصعب ايضاً نقل عبء الضريبة فى الاجل القصير إلا انه من الممكن نقل بعض عبء الضريبة الى المستهلك فى حالات معينة وتتوقف على مرونة العرض والطلب ، لكنه بالطبع يستطيع نقل العبء فى الاجل الطويل

فى سوق الاحتكار

يستطيع المنتج ان ينقل عبء الضريبة الى المستهلك لانه يتحكم فى السعر إلا انه يخشى من الانخفاض فى الكمية المباعة لذلك قد يظر الى تحمل الضريبة حتى لا تنخفض الكمية المباعة

٤- احوال النشاط الاقتصادى

- فى حالات الكساد لا يمكن نقل عبء الضريبة لان الدخول تكون منخفضة فلا يمكن رفع الاسعار

-فى حالات الرواج يمكن نقل عبء الضريبة

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

تعريف القروض العامة

مبلغ من النقود يحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الأجنبية وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط معينة

موقف التقليديين (الكلاسيكي) من القروض العامة

كان موقف معظم التقليدين معارض لفكرة القروض العامة لأنهم يؤمنون بأن دور الدولة لابد وأن يقتصر على الأمن والعدالة والدفاع وعدم التدخل فى النشاط الاقتصادي وتركه للقطاع الخاص ، بل دورها هو توفير الإمكانيات اللازمة للقطاع الخاص لإدارة لنشاط الاقتصادي ومن ثم لا يوجد حاجة لاخذ الدولة لقروض عامة .

موقف كينز والفكر المالى المعاصر

عارض كينز الفكر التقليدى المؤمن بالتوازن التلقائى عند مستوى التشغيل الشامل للموادر واكده انه يمكن التوازن عند اى مستوى مما يتطلب تدخل الدولة من خلال سياستها المالية والنقدية للتأثير على الطلب الفعال من خلال الانفاق الحكومى مما يعنى ضرورة استخدام القروض العامة فى تمويل النفقات العامة لتنفيذ السياسات المالية .

أنواع القروض العامة

١- القروض الاختيارية والقروض الاجبارية

تنقسم القروض العامة وفق هذا المبدأ الى قروض اختيارية واخرى اجبارية والاصل فى القروض انها اختيارية تتم بناء على رغبة الافراد إلا انه فى بعض الحالات الاستثنائية مثل ظروف الحروب قد تلجأ الدولة الى اكراه الافراد على شراء السندات الحكومية ومن ثم اقراض الدولة .

ويتشابه القرض الاجبارى مع الضريبة فى ان كل منهما الزامى يدفعه الفرد بناءعلى اكراه من الدولة

ويختلفان فى ان الضريبة لا ترد مرة اخرى ام القرض فيرد الى دافعه ومضاف اليه الفوائد ايضاً

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

٢- القروض الداخلية و الخارجية

القرض الداخلي هو الذى تحصل عليه الجولة من مقرضين مقيمين داخل مصر أيا إن كانت جنسيتهم وهنا تأخذ القروض الداخلية احد شكلين وهما

- قروض حقيقية تأخذ من مدخرات الافراد والمؤسسات الخاصة او العامة وهذه القروض لا تولد آثار تضخمية لانها تعتبر اقتطاع من الدخل القومى الاجمالى
- قروض صورية او تضخمية وهى القروض التى تقترضها الدولة من البنك المركزى ويوفرها البنك المركزى من خلال الاصدار النقدى الجديد والذى يؤدى الى حدوث تضخم

القرض الخارجى تحصل عليه الدولة من اشخاص طبيعين او اعتباريين خارج الدولة وتحصل عليها الدولة من خلال الاسواق المالية الخارجية

٣- القروض المؤقتة و القروض المؤبدة

القرض المؤقت هو ما تلتزم الدولة بسداده فى زمن معين وقد يكون قصير الاجل من ثلاثة شهور الى عامين او متوسط الاجل من عامين الى اقل من عشرة سنوات او طويل الاجل عشرة سنوات .

القرض المؤبد هو القرض الغير محدد المدة الزمنية له اى ان الدولة تقترض دون تحديد تاريخ استحقاق القرض وهذا لا يحدث عادة إلا فى القروض الاجبارية الداخلية .

إصدار القروض العامة

يختص بإصدار القروض العامة السلطة التشريعية من خلال اصدار قانون وذلك لان القروض العامة تمثل مديونية واعباء تلتزم الدولة بسدادها لذلك لابد من ان يتم ذلك تحت اشراف السلطة التشريعية (مجلس الشعب)

أولاً : شروط اصدار القروض العامة

١- من حيث مبلغ القرض

م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

تقوم الدولة بتحديد مبلغ معين فى قانون اصدار القرض ويقفل الاكتتاب بمجرد تغطية تلك القيمة ، وقد تلجأ الدولة الى عدم تحديد مبلغ معين للقرض خشية عدم تغطيته مما يخل بالثقة فى الدولة او عند حاجتها الى قروض ضخمة ، وهنا تحدد الدولة أجل معين للاكتتاب وينتهى الاكتتاب بمجرد انتهاء هذا الأجل

٢- من حيث مدة القرض

قد تقوم الدولة بتحديد مدة القرض وتاريخ استحقاقه كما فى القروض المؤقتة سواء قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل وقد لا تحدد الدولة مدة القرض كما فى القروض المؤبدة مع تعدها بسداد الفوائد المستحقة ما دام القرض سارى

٣- شكل سندات الاصدار

قد تكون سندات الاصدار اسمية اى يدون عليها اسم المقرض ويدون ايضاً على كوبونات الفوائد

او تكون سندات لحامله لا يدون عليها اسم المقرض سواء على السند او كوبونات الفوائد

او مختلطة يدون عليها اسم المقرض وتترك كوبونات الفوائد لحامله

٢- استهلاك القروض:

١-الاستهلاك الإجباري

وهو عبارة عن استهلاك القروض المؤقتة عند حلول موعد السداد وقد تلجأ الدولة إلى

- الاستهلاك التدريجي اى استهلاك القرض على أقساط سنوية محددة فترد الدولة كل فترة جزءا من قيمة السند بالإضافة إلى الفائدة المستحقة على السند .
- الاستهلاك بالقرعة حيث تقوم الدولة بسداد عدد محدد من السندات كل سن يتم اختيارها بطريق القرعة .

م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

٢-الاستهلاك الاختياري

حينما تجد الدولة أن ظروفها المالية مواتية للتخلص من بعض عبء الدين العام وهو يحدث فى حالة سداد القروض المؤبدة اى الغير محددة المدة .

٣-تبديل الدين العام

تبديل الدين العام هو قيام الدولة بتغيير سندات قديمة بسندات جيدة تحمل نفس القيمة الاسمية ولكن بأسعار فائدة أقل من الأسعار الأصلية بمعنى انقضاء الدين القديم ونشأة دين جديد بسعر فائدة أقل. وإجراء تبديل الدين ينبغي أن يصاحبه إعطاء حرية الاختيار لأصحاب السندات بين تبديل القرض مع سعر فائدة أقل وبين الاسترداد الفوري لأصل قروضهم.

وقد تضطر الظروف المالية للدولة إلى خفض سعر الفائدة على القروض العامة دون إعطاء حرية الاختيار لأصحاب السندات .

وبوجه عام فأن هناك شرطين لنجاح عملية تبديل الدين.

١- هو أن تكون عملية التبديل ذاته بمناسبة الانخفاض العام لأسعار الفائدة فى السوق

٢- اختيار الدولة للوقت المناسب عندما تجرى عملية التبديل فكلما كانت ظروف النشاط الاقتصادي العام بالدولة مواتيه أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة السندات الحقيقية مما يجعل عملية التبديل وخفض سعر الفائدة ميسورا .

٤- انكار القرض العام

- اما انكار القرض العام فهو اعلان الدولة عن امتناعها عن سداد اصل الدين وفوائده ، وهذا بالطبع يؤدى الى اهتزاز ثقة الافراد والمقرضين فى الدولة كما انه لا يتفق مع مبدأ العدالة وتلجأ الحكومة الى انكار الدين العام حينما تكون قد تعرضت لغبن وظلم عن عقد القرض العام ، كما انها قد يكون لها اهداف اجتماعية خاصة اذا كان المقرضين من أغنياء القوم .

- لذلك يجب ان تراعى الدولة عن اصدار القروض مدى استيعاب الاقتصاد القومى لها ومدى قدرتها على سداد القروض العامة حتى لا يحدث حالبات لانكار القروض العامة تؤدى الى فقد الثقة فى الدولة .